اتجاهات نمو سكان الحضر في محافظات العراق خلال المدة (١٩٧٧ – ٢٠٠٩) وتوقعاته المستقبلية حتى عام ٢٠١٩

أ.م.د. بلال بردان علي الحياني م. إياد محمد مخلف الدليمي
جامعة الأنبار – كلية التربية للعلوم الإنسانية

المستخلص

يهدف البحث الى دراسة اتجاهات نمو سكان الحضر في محافظات العراق خلال المدة (١٩٧٧ – ٢٠٠٩) وتوقعاته المستقبلية حتى عام ٢٠١٩ والعوامل المؤثرة فيه، والكشف عن التغيرات التي حصلت لاتجاهات نمو السكان الحضر، وتتبعها خلال بعديها الزماني والمكاني للدراسة وتوقع الاتجاهات المستقبلية لهذا التغير، على مستوى العراق وحسب المحافظات، من أجل رسم سياسة سكانية وخدمية واقتصادية تواكب التغيرات السكانية الحاصلة على مستوى الحضر، وهذه التغيرات قد أَخذت اتجاهات مختلفة، نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة، ولتغير السياسة السكانية من سياسة قائمة على رفع معدل النمو السكاني في المدة (١٩٧٧-١٩٨٧) الى سياسة سكانية قائمة على عدم التدخل في ذلك، وترك الامر للسكان انفسهم بعد عام (١٩٩٠)، وكلها أثرت بشكل كبير على نمو السكان الكلي وعلى نمو سكان الحضر.

Trends in urban population growth in the provinces of Iraq during the period (1977 - 2009) and future outlook until 2019

Dr. Belal Bardan Ali Al-Haayani .M . Ayad Mohammed al-Dulaimi
Al- Anbar University - College of Education For Humanity Sciences

Abstract

The research aims to study the trends of urban growth in the provinces of Iraq during the period (1977 – 2009) and future outlook until 2019 and the factors influencing it, and detect changes that occurred to the growth trends of its population urban areas, and keep track of those changes that occurred during the temporal and spatial study and predict future trends for this change, the level of Iraq as a whole, according to the provinces, in order to draw a population policy, service and economic cope with demographic changes taking place at the level of urban areas, and that took different directions, as a result of political and

economic conditions unstable, and change the population policy from a policy of raising the rate of population growth in the period (1977-1987) to a population policy based on non-interference in it, and leave it to the residents themselves after a year (1990), all of which greatly influenced the growth of the total population and the growth of urban population.

المقدمة:

ان دراسة التوزيع السكاني على الحيز المكاني يمثل خاصية جغرافية بحتة لما لها من ارتباط مكاني قوي، وقد اولى الجغرافيون اهتماماً خاصاً بدراسة التوزيع المكاني للسكان لأنها تعكس صور الزمان والمكان[١]. وهي المرآة التي تنعكس عليها مجموعة العناصر البيئية المختلفة والمؤثرة في التوزيع السكاني، كون عملية التوزيع السكاني هي ناتج التفاعل المباشر وغير المباشر بين العوامل الطبيعية والبشرية ولاسيما ان هذه العملية هي عملية ديناميكية مستمرة في كل زمان ومكان تختلف اسبابها ونتائجها وفقاً للزمان والمكان[٢].

ان النظرة الشمولية لتوزيع السكان المكاني، يجب ان لا تكون مجرد حالة مرتبطة بأحد العوامل التي تساهم في التأثير على التوزيع، انما يجب الالمام بجميع العوامل المرتبطة بتلك الظاهرة والتعرف على العوامل التي تساهم في توزيعها.

ويأخذ التوزيع الجغرافي لسكان الحضر صوراً متعددة منها التوزيع العددي والتوزيع النسبي وتوزيع نسب التحضر في كل منطقة. وانطلقت هذه الدراسة لتتبع اتجاهات التوزيع البيئي للسكان ونمو سكان الحضر خلال اكثر من ثلاث عقود الأخيرة من (١٩٧٧ الى ٢٠٠٩) من حيث توزيعهم المكاني نسبياً وحجميا ومعدلات نمو النسب وتوقع اتجاهاتها حتى عام ٢٠١٩.

وحيث ان العراق قد تعرض خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين إلى جملة من الاحداث السياسية الجسيمة وقعت خلال مدة الدراسة فقد اثرت تلك الظروف والاحداث على اتجاهات نمو سكان الحضر موضوع ظاهرة الدراسة.

وهكذا فان الهدف من الدراسة يتحدد بالكشف عن التغيرات التي حصلت لاتجاهات نمو سكان الحضر، وتتبع تلك التغيرات التي حصلت خلال بعديها الزماني والمكاني للدراسة وتوقع الاتجاهات المستقبلية لهذا التغير. ولتحقيق ما تصبو إليه هذه الدراسة فقد اقتضت ان تكون في ثلاث مباحث فضلا عن النتائج والتوصيات.

تناول المبحث الأول تطور حجم السكان الحضر في العراق وتضمن النمو العددي والنسبي وتوزيع نسب التحضر والمؤشرات الخاصة. أما المبحث الثاني فقد تناول التوزيع الجغرافي لسكان الحضر من حيث التوزيع العددي والنسبي حسب المحافظات من الحجم الكلي لسكان الحضر في العراق. وفي المبحث الثالث تم تناول تباين نسبة التحضر بين المحافظات العراقية خلال كل سنة من سنوات التعداد او ما بين سنوات التعداد ١٩٧٧ ، ١٩٨٧ ، ١٩٩٧ ، ٢٠٠٩* والتوقعات المستقبلية حتى سنة ٢٠١٩.

مشكلة البحث:

على الرغم من أن نمو سكان الحضر في العراق كان مستمراً وايجابياً خلال مدة الدراسة لكنه تعرض لتغيرات مستمرة وليست باتجاه واحد بتأثير عوامل عدة لذلك تحددت المشكلة من خلال طرح السؤالين الآتيين:

١- هل هناك تغير في نمو سكان الحضر في العراق على مستوى الحجم الكلي وحسب المحافظات خلال مدة الدراسة.

٢- هل هناك تغير في اتجاهات نمو سكان الحضر في العراق على مستوى الحجم الكلي وحسب المحافظات خلال مدة الدراسة.

الفرضية:

بما أن الفرضية هي حل مقترح لمشكلة البحث لذلك تفترض الدراسة وجود تغير في نمو السكان الحضر واتجاهاته على مستوى الحجم الكلي للسكان وحسب المحافظات بتأثير عوامل عديدة مع تباين مستوى تأثير هذه العوامل زمانيا ومكانيا ، فلهذا اعتمدت الدراسة على صياغة فرضيتين يمكن أن تحققان اهداف الدراسة هما:

١- هناك تغير في نمو سكان الحضر في العراق على مستوى الحجم الكلي وحسب المحافظات خلال مدة الدراسة.

٢- هناك تغير في اتجاهات نمو سكان الحضر في العراق على مستوى الحجم الكلي وحسب المحافظات خلال مدة الدراسة.

هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة تتبع اتجاهات تغير سكان الحضر في الوحدات الإدارية ووفقا للبيانات الإحصائية المتاحة من التعددات السكانية الثلاثة للسنوات ١٩٧٧، ١٩٨٧، ١٩٩٧،

ونتائج الترقيم والحصر عام ٢٠٠٩ وتكتسب هذه الدراسة اهميتها من نظرتها الشمولية وتتبعها لظاهرة الدراسة وابراز التغيرات الطارئة على بنية النظام الحضري من خلال البعدين الزماني والمكاني لظاهرة الدراسة طالما أن السياسات العامة والخاصة تسعى جميعها الى تلبية احتياجات الناس من السلع والخدمات لأن السكان هم وسيلة التنمية وغايتها واحد العوامل المحددة لها.

الحدود المكانية والزمانية للبحث:

تنحصر الحدود المكانية للدراسة ضمن العراق، الذي يقع في القسم الغربي من قارة آسيا، شاغلاً القسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي يحده من الغرب الاردن وسوريا، ومن الشمال تركيا ومن الشرق ايران، ومن الجنوب الكويت والخليج العربي ومن الجنوب الغربي السعودية، خارطة رقم (١) ويقع ما بين دائرتي عرض (ˉ٥–٢٩°) و(ˉ٢٢–٣٧°) شمالا وخطي طول (ˉ٣٨–٤٥°) و(ˉ٤٨–٤٥°) شرقا وتبلغ مساحة العراق (٤٣٤١٢٨) كم٢[٣]. اما الحدود الزمانية فتمثلت بالمدة من عام (١٩٧٧–٢٠٠٩) وتوقعاته المستقبلية حتى عام ٢٠١٩.

خارطة (١): خارطة العراق الادارية.

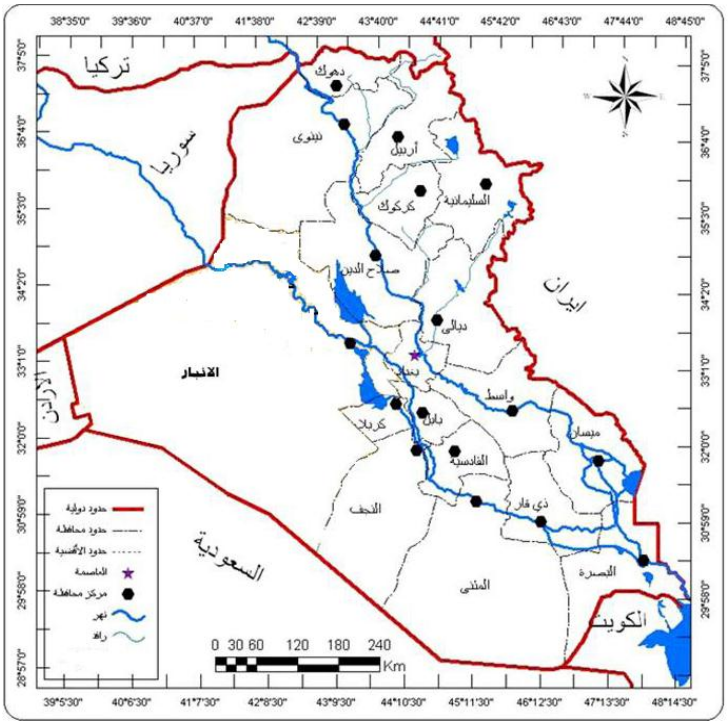

المصدر / وزارة الري ،المديرية العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية لعام ٢٠٠٠

المبحث الاول: تطور حجم سكان الحضر في العراق

يحدث النمو في حجم السكان سواء بالزيادة أو النقصان نتيجة عوامل ثلاثة هي: الولادات، الوفيات، الهجرة[٤]. وهذا يعني أن نمو السكان يتأثر بعاملين رئيسيين هما الزيادة الطبيعية الناتجة عن الفرق بين المواليد والوفيات، وصافي الهجرة الناتج عن الفرق بين الهجرة الوافدة او المغادرة سواء كان الفرق موجباً أو سالباً[٥]. وتعد أعداد السكان من أولى الموضوعات التي تهتم بها جغرافية السكان وبعد ذلك تبحث من حيث معدلات نموهم وتوزيعهم وخصائصهم الأُخرى[٦]. لان حدوث أي تغير في حجم السكان لا يعني فقط عدد السكان الذين يعيشون في مكان معلوم وزمن معلوم، ومجرد رقم ليس له تأثير وإنما له انعكاسات أخرى على المكان الذي هم فيه والأمكنة المجاورة[٧] فهو يتأثر بالظروف المحيطة به ويؤثر بها.

تطور حجم السكان في العراق خلال تأريخه المعاصر تطوراً كبيراً لارتفاع معدل نمو سكانه وذلك تبعاً للتطور الذي تحقق في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه المرحلة من تاريخه.

قدر سكان العراق في منتصف القرن التاسع عشر بحوالي ١,٢٥مليون نسمة، ارتفع قبيل الحرب العالمية الاولى الى ٢,٣٧١ مليون نسمة، وجرت في العراق منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ وحتى الان سبع تعدادات، كان اولها عام ١٩٣٤ واخرها عام ١٩٩٧، ولم يجري بعده تعداد للسكان وانما جرت عملية حصر السكان والمساكن عام ٢٠٠٩ من قبل وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، وسبقه تقديرات سكان العراق لسنة ٢٠٠٧.

شهد نمو السكان في العراق تطوراً سريعاً فبعد ان بلغ حوالي ٣,٣٨٠ مليون نسمة عام ١٩٣٤[٨]، ارتفع الى حولي ٤,٨٢٠ مليون نسمة عام ١٩٤٧، ثم ارتفع عام ١٩٥٧ الى ٦,٥٠٠ مليون نسمة وبلغ عام ١٩٦٥ حوالي ٨,٠٠٠ مليون نسمة، وفي عام ١٩٧٧ بلغ عدد السكان حوالي ١٢,٠٠٠ مليون نسمة، وبلغ ١٦,٣٠٠ مليون نسمة عام ١٩٨٧، اما عند نهاية القرن العشرين في عام ١٩٩٧ وصل عدد السكان الى ٢٢,٠٠٠ مليون نسمة، وفي عمليات الترقيم والحصر عام ٢٠٠٩ قدرت عدد السكان بحوالي ٣١,٦٠٠ مليون نسمة، واذا ظل معدل النمو السكاني بنفس المستوى أو قريب منه فمن المتوقع ان يصل عدد السكان الى حوالي (٤٤) مليون نسمة عام ٢٠١٩ والجدول (١) يبين ذلك.

جدول (١): عدد السكان الحضر والريف ونسبة ومعدل التحضر ومعدل النمو السكاني للمدة (١٩٤٧-٢٠٠٩) والمتوقع ٢٠١٩.

السنة	عدد السكان الحضر	الزيادة المطلقة للسكان الحضر	نسبة زيادة السكان الحضر %	عدد السكان الريف	حجم السكان الكلي	نسبة التحضر %	معدل نمو نسبة التحضر %	معدل نمو السكان %		
								الحضر	الريف	مجموع السكان
١٩٤٧	١٤٥٦١٥٥	-	-	٣٣٦٩٨٤٥	٤٨٢٦٠٠٠	٣٠.٣	-	-	-	-
١٩٥٧	٢٤٤٥٢٢٢	٩٨٩٠٦٧	٦٨	٣٨٥٣٧٥٤	٦٢٩٨٩٧٦	٣٨.٨	٢.٥	٥.٣	١.٤	٢.٧
١٩٦٥	٤١١١٧٩٩	١٦٦٦٥٧٧	٦٨	٣٩٣٥٦١٦	٨٠٤٧٤١٥	٥١.١	٣.٥	٦.٧	٠,٣	٣.١
١٩٧٧	٧٦٤٦٠٥٤	٣٥٣٤٢٥٥	٨٥	٤٣٥٤٤٤٣	١٢٠٠٠٤٩٧	٦٣.٧	١.٩	٥.٣	٠.٨	٣.٤
١٩٨٧	١١٤٦٨٩٦٩	٣٨٢٢٩١٥	٥٠	٤٨٦٦٢٣٠	١٦٣٣٥١٩٩	٧٠.٢	١.٠	٤.١	١.١	٣.١
١٩٩٧	١٤٩٧٥١٧٠	٣٥٠٦٢٠١	٣٠	٧٠٢١٤٩٩	٢١٩٩٦٦٦٩	٦٨.١	-٠.٠٤	٢.٧	٣.٧	٣.٠
٢٠٠٩	٢١٨٤٤٤١٣	٦٨٦٩٢٤٣	٤٥	٩٨٢٠٠٥٣	٣١٦٦٤٤٦٦	٦٨.٩	٠.١	٣.٥	٣.١	٣.٣
*٢٠١٩	٣٠٨١٣٧٠١	٨٩٦٩٢٨٨	٤١	١٣٣٢٦٠٢٠	٤٤١٣٩٧٢١	٦٩.٦	٠.١	٣.٥	٣.١	٣.٣

المصدر: التعدادات السكانية في العراق ١٩٤٧، ١٩٥٧، ١٩٦٥، ١٩٧٧، ١٩٨٧، ١٩٩٧، ونتائج الترقيم والحصر عام ٢٠٠٩، واستخرجت المعدلات بواسطة المعادلة : $r = \left(\sqrt[t]{\frac{p1}{po}} - 1 \right) \times 100$ حيث ان R= معدل النمو السكاني و P1=عدد السكان في التعداد اللاحق و po=عدد السكان في التعداد السابق و t =عدد السنوات ما بين التعدادين واستخرجت التوقعات بواسطة المعادلة $Pn = po(1+\frac{r}{100})^n$ حيث ان pn = عدد السكان المتوقع وpo = عدد السكان سنة الاساس وr = معدل النمو السكاني السنوي وn = عدد السنوات بين سنتي الاساس والهدف. المصدر: عبد الحسين زيني وأخرون، الإحصاء السكاني، طبع جامعة الموصل، ١٩٨٦، ص١٧٩.

١ – النمو العددي لسكان الحضر في العراق.

تُعد المراكز الحضرية نوى لتجمعات سكانية كبيرة ضمن مساحات محدودة، وعنصر السكان ذا اهمية كبيرة لأنه المستفيد من الوظائف والنشاطات التي تمارس ضمن اطاري الموضع والموقع، فهو اساس قيام المراكز الحضرية.

ظهرت المدن لأول مرة في اودية الانهار في العراق، حيث كانت تمارس فيها الزراعة المروية في اوائل الألف الرابع قبل الميلاد، ومرت بمراحل حتى وصلت الى المرحلة التي تمر بها الآن[٩]. ومنذ ذلك الوقت وظاهرة التحضر في العراق بين مد وجزر متأثرة بذلك في التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها التي يخضع لها واقع المرحلة التاريخية.

وظل النمو الحضري بطيئاً خلال القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين، وبعد الحرب العالمية الاولى بدأت حركة السكان الى المراكز الحضرية. ثم تزايدت بعد الحرب العالمية الثانية لارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان من جهة، وزيادة تيار الهجرة الريفية الى المدن من جهة اخرى[١٠]. وقد تزايد السكان الحضر في العراق بصورة ملموسة خلال العقود الاخيرة، وتأثر بعاملي الزيادة السكانية بصورة عامة وفي المدن بصورة خاصة وعامل الهجرة الداخلية وخاصة بين الريف والمدينة، والتي بدأت منذ ثلاثينات القرن الماضي ثم ازدادت بعد عام ١٩٤٠ واخذت تتزايد في الفترات اللاحقة[١١].

تُشير الارقام المتوفرة عن تعدادات السكان الحضر في العراق في الجدول (١) الى ان حجم السكان الحضر قد تضاعف ما يقارب اربع عشرة مرة ما بين سنتي ١٩٤٧ و٢٠٠٩ والشكل (١) يوضح ذلك.

شكل (١): تطور حجم سكان الحضر في العراق من عام ١٩٤٧ الى ٢٠٠٩

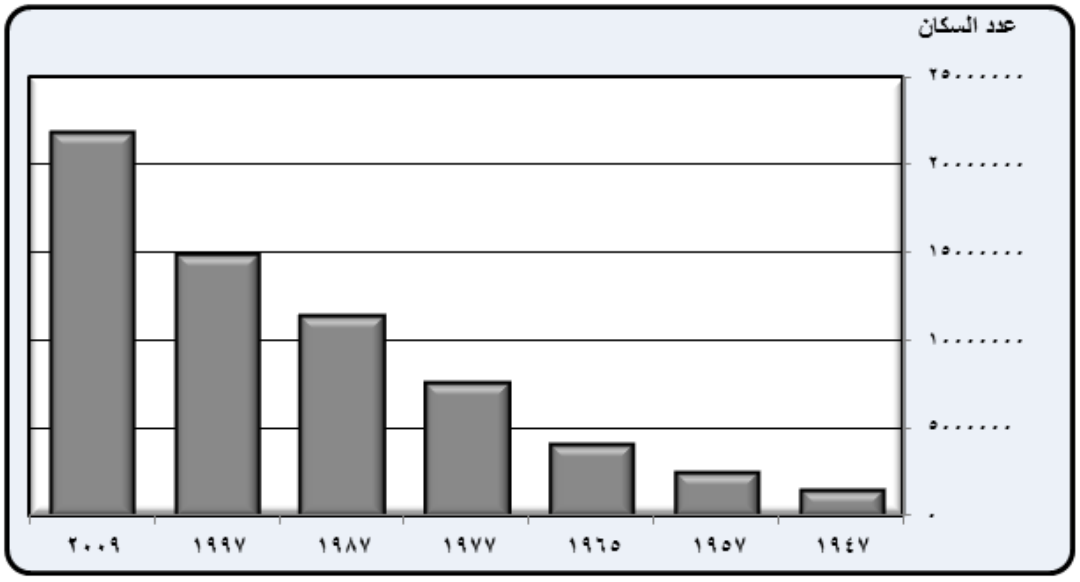

المصدر: بالاعتماد على جدول رقم (١).

اما خلال مدة الدراسة فقد تضاعف ما يقارب المرتان وبمعدل نمو سنوي (٣.٣ %)، بينما كان المعدل (٤.٤ %) للمدة من ١٩٤٧ الى ٢٠٠٩، حيث وصل عدد سكان الحضر الى ٢١٨٤٤٤١٣ نسمة عام ٢٠٠٩، بعد أن كان ١٤٥٦١٥٥ نسمة عام ١٩٤٧، واذا استمر معدل النمو السنوي لسكان الحضر بنفس المستوى في آخر مدة (١٩٩٧ – ٢٠٠٩)

فمن المتوقع ان يصل حجم سكان الحضر في العراق عام ٢٠١٩ الى اكثر من (٣٠) مليون نسمة.

ان المؤشر الرئيسي الذي يمكن ملاحظته على تطور حجم سكان الحضر في العراق بانه دائماً يتجه نحو الزيادة، وكانت نسبة زيادة سكان الحضر ايجابية باستمرار حيث سجلت نسب (٦٨%، ٦٨%، ٨٥%، ٥٠%، ٣٠%، ٤٥%، ٤١%) للمدد (١٩٤٤-١٩٥٧)، (١٩٥٧-١٩٦٥)، (١٩٦٥-١٩٧٧)، (١٩٧٧-١٩٨٧)، (١٩٨٧-١٩٩٧)، (١٩٩٧-٢٠٠٩) على التوالي، بينما كانت معدلات نمو لسكان الحضر في جميع السنوات من عام ١٩٤٧ ولحد ٢٠٠٩ اعلى من معدلات النمو السكاني السنوي في الريف وكذلك أعلى من معدلات النمو السكاني للمجموع الكلي، باستثناء الفترة ما بين (١٩٨٧ – ١٩٩٧) كما هو واضح في الشكل (٢).

شكل (٢): اتجاه معدل النمو السنوي لحجم السكان الكلي والحضر والريف في العراق للمدة (١٩٤٧ – ٢٠٠٩)

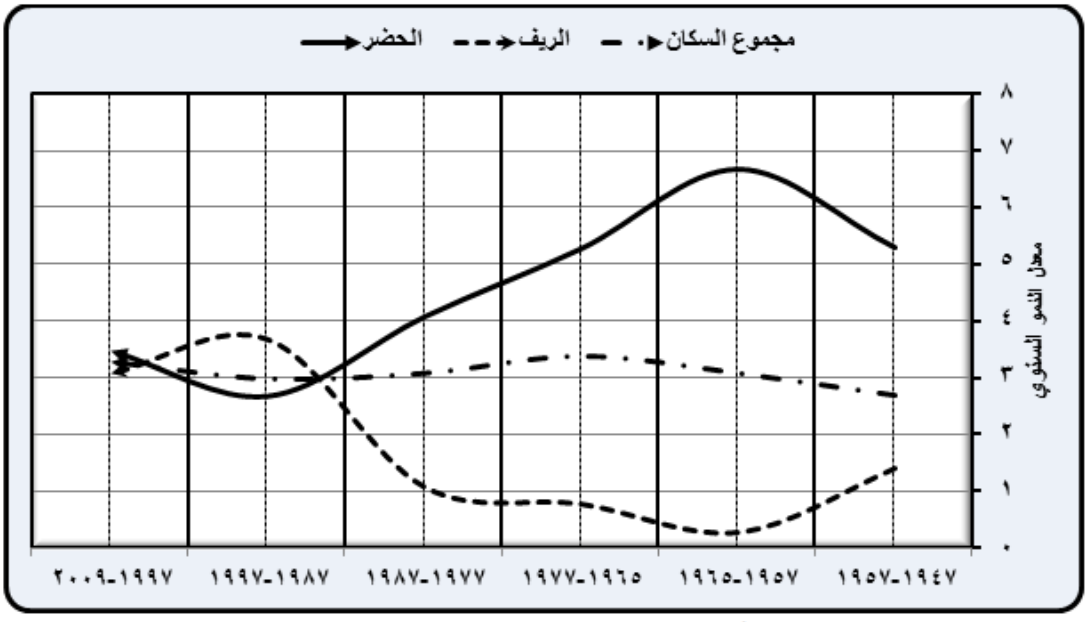

المصدر: بالاعتماد على جدول رقم (١).

حيث سجلت معدلات عالية بعد عام ١٩٤٧ فقد كان المعدل (٥.٣%) للفترة (١٩٤٧-١٩٥٧) ثم اتجه نحو الارتفاع وبلغ (٦.٧%) للفترة (١٩٥٧ – ١٩٦٥)، وفي المدة

(١٩٦٥ – ١٩٧٧) ظل هذا المعدل مرتفعاً رغم انخفاضه عن المدة التي سبقته حيث بلغ (٥.٣%)، وقد استمر المعدل بالتراجع بالنسبة للمعدلات السابقة وبلغ (٤.١%) للمدة (١٩٧٧ – ١٩٨٧)، أما أدنى معدل نمو للسكان الحضر فقد سجل في الفترة (١٩٨٧ – ١٩٩٧) وكان (٢.٧%)، ولكن هذا المعدل بدا يرتفع خلال الفترة (١٩٩٧ – ٢٠٠٩) ووصل الى (٣.٥%).

من المعروف بالاعتماد على نتائج التعدادات السكانية بان الزيادة الطبيعية في المدن بالعراق اقل منها في الريف لكن الملاحظ من الجدول (١) أن معدلات نمو السكان الحضر كانت اعلى عدا عام ١٩٩٧، وهي ناتجة عن الهجرة من الريف الى المدينة اضافة الى الزيادة الطبيعية، حيث تعمل الهجرة باتجاهين على زيادة معدل نمو السكان الحضر وبالمقابل تعمل على انخفاض معدل نمو سكان الريف لأنها خارجة منه.

بعد احتلال العراق من قبل بريطانيا قسم الى أربعة عشر لواء (محافظة) يدار بنظام هرمي من مركز اللواء ثم مراكز الاقضية والنواحي، وأضفى عليها الصفة الادارية، فزاد من درجة مركزيتها وادت الى بداية فترة نمو حضري شامل[١٢] لذلك بدأت الهجرة من الريف الى المدن في العراق تلعب اثر كبير في زيادة حجم السكان الحضر وارتفاع معدلات النمو السكاني في المدن، حيث كانت هجرات كبيرة منذ القرن الماضي ولحد الان رغم تذبذبها في فترات معينة، وسجلت حركات هجرة بين سنتي ١٩٢١ و١٩٥٨ باتجاه المدن بسبب ضعف الاداء الزراعي وتملح التربة وشيوع النظام الاقطاعي وتدهور منظومة الري وانشاء سلكي الشرطة والجيش وتطوع الكثير من ابناء الريف فيهما اضافة الى السبب السابق.

وفي الفترة من عام ١٩٥٨ ولحد عام ١٩٩٠ تواصلت الهجرة بعد ارتفاع المستوى المعاشي للسكان ونمو الوظائف الحكومية ونمو قطاعات النفط والصناعة والتجارة، وساهمت الحرب العراقية الايرانية بارتفاع وتيرة الهجرة من الريف الى المدينة لانتقال عوائل الشهداء والمفقودين والاسرى الى المدن واستقرارهم فيها، لقيام الدولة بتعويضهم بقطع اراضي سكنية ومنح مالية لبنائها[١٣].

اما المدة (١٩٩٠ – ٢٠٠٣) فقد سجلت تقريبا توقف حركات الهجرة بعد فرض العقوبات الاقتصادية على العراق بسبب اجتياح الكويت وتدهور الاقتصاد العراقي عامة واقتصاد المدن خاصة، رافقه اهتمام بالريف اكبر من قبل الدولة عن طريق رفع اسعار شراء

المحاصيل الزراعية من الفلاحين نتج عنه تحسن في المستوى المعاشي في الريف عنه في المدن وزيادة فرص العمل مما ادى الى حركة عكسية للهجرة من المدن الى الريف.

بعد الاحتلال الاجنبي للعراق في عام ٢٠٠٣ فقد سجلت معدلات نمو سكان الحضر ارتفاعاً وهذا ناتج عن الزيادة الطبيعية وكذلك استمرار الهجرة من الريف الى المدن، وذلك لتدهور الزراعة بشكل خطير، وارتفاع دخول الموظفين الحكوميين وانخراط كثير من ابناء الريف في هذه الوظائف مما ساهم في ترك الزراعة والسكن في المدن[١٤].

٢ – النمو النسبي لسكان الحضر في العراق .

من الجدول (١) والشكل (٣) نجد أن نسبة سكان الحضر ظلت في زيادة مستمرة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، حتى عام ١٩٨٧، وقد زادت اكثر من ضعف حيث وصلت النسبة الى (٧٠.٢%) عام ١٩٨٧ بينما كانت (٣٠.٣%) عام ١٩٤٧، واخذت نسبة السكان في الريف الاتجاه المعاكس تماماً، وهذا يعني ان العراق شهد نمواً حضرياً سريعاً، لكن هذه النسبة شهدت انخفاضاً خلال الفترة من ١٩٨٧ الى ١٩٩٧ وبلغت (٦٨.١%) وهذا يعود لأسباب ذكرناها سابقاً، وبعد هذه المدة حتى عام ٢٠٠٩ عادت النسبة بالارتفاع مرة ثانية حيث بلغت (٦٨.٩%)، ومن المتوقع ان تصل النسبة الى (٦٩.٦%) عام ٢٠١٩.

الشكل (٣): التوزيع النسبي لسكان الحضر والريف في العراق للمدة (١٩٤٧ – ٢٠٠٩)

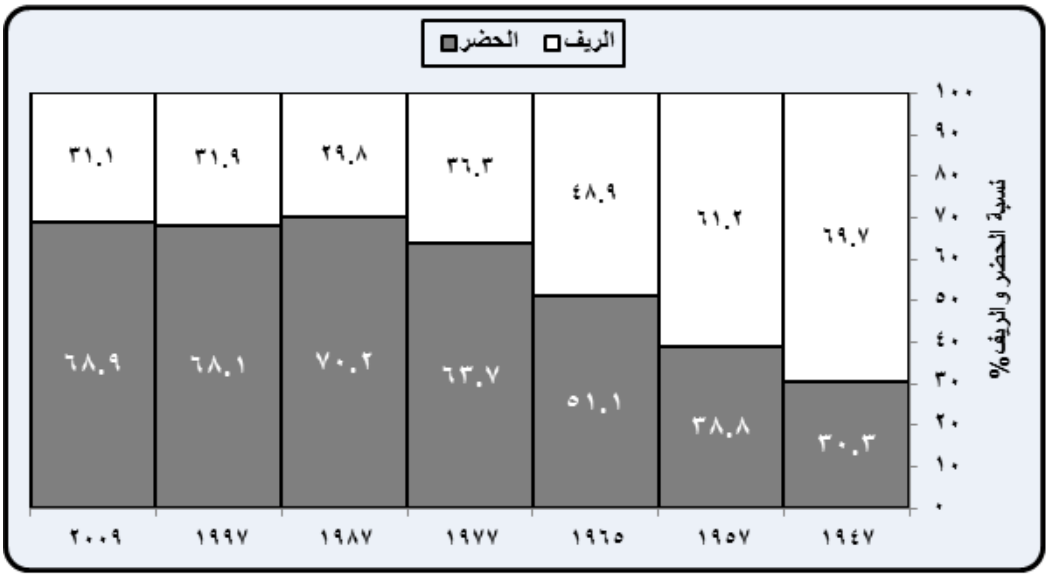

المصدر: بالاعتماد على جدول رقم (١).

اذا لم تتخذ اجراءات وسياسات معينة من قبل الحكومة تؤثر على معدل نمو سكان الحضر، واستمر المعدل بنفس المستوى في المدة (١٩٩٧ – ٢٠٠٩).

يُلاحظ ان معدل نمو نسبة سكان الحضر قد اختلف من مدة لأخرى، وبلغ المعدل السنوي (١.٣%) للمدة من عام ١٩٤٧ حتى ٢٠٠٩، بينما كان المعدل ادنى خلال مدة الدراسة (١٩٧٧ – ٢٠٠٩) حيث بلغ (٠.٢%)، ادنى من سدس المعدل السابق، وسجل اعلى معدل نمو لنسبة سكان الحضر (٣.٥%) للمدة (١٩٥٧ – ١٩٦٥)، بينما كان ادنى معدل (-٠.٠٠٤%) للمدة (١٩٨٧ – ١٩٩٧).

والجدول (١) والشكل (٤) يوضح مدى التباين في معدل نمو نسبة سكان الحضر والذي ارتفع بوتيرة عالية حتى عام ١٩٨٧ ولكنه بدا بالانخفاض من عام ١٩٩٧ ثم عاد وارتفع بعد عام ١٩٩٧ ولكن هذا الارتفاع كان بسيطاً.

ان الاختلاف في معدل نمو سكان الحضر من مدة زمنية لأخرى والذي انعكس على تباين نسبة سكان الحضر، جاء نتاج للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان يمر بها العراق.

شكل رقم (٤): معدل النمو السنوي لنسبة السكان الحضر في العراق للمدة (١٩٤٧ – ٢٠٠٩)

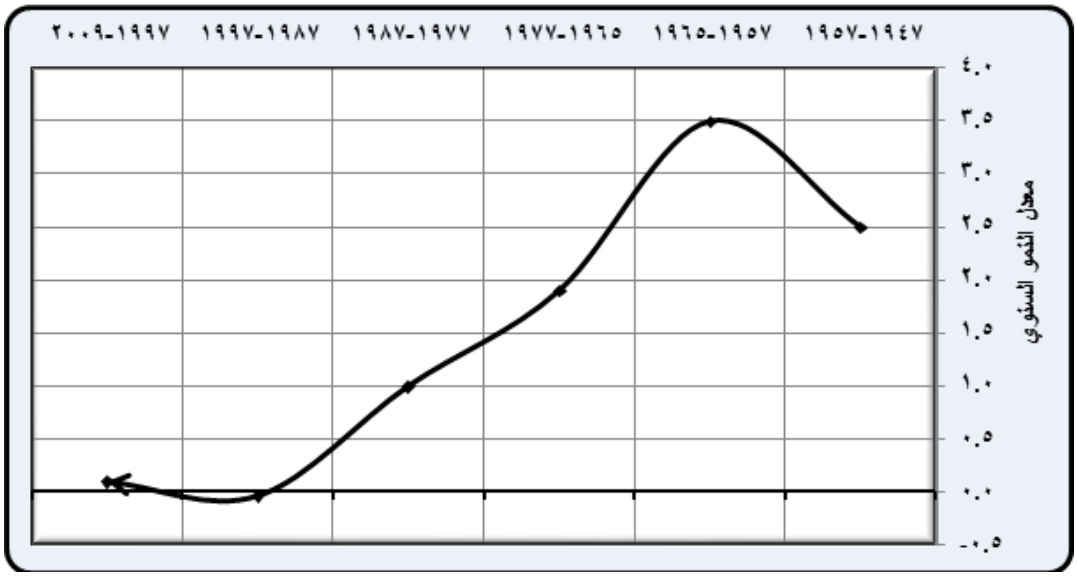

المصدر: بالاعتماد على جدول رقم (١).

المبحث الثاني: التوزيع الجغرافي لسكان الحضر في محافظات العراق للمدة (١٩٧٧ – ٢٠٠٩)

سجل النمو السكاني في العراق خلال مدة الدراسة سواء كان الحضري او الريفي نمواً ايجابياً، وان تباينت معدلات هذا النمو من مدة زمنية لأخرى ومن مكان لآخر على مستوى العراق او في المحافظات، وكذلك تباينت النسب التي تشكلها كل محافظة من المجموع الكلي لسكان الحضر في العراق خلال السنة الواحدة او ما بين السنوات المختلفة. لذلك سيتم تناول التوزيع الجغرافي لسكان الحضر في محافظات العراق من حيث التوزيع العددي والتوزيع النسبي لحجم السكان الحضر بين المحافظات من الحجم الكلي في العراق.

١ – التوزيع العددي لسكان الحضر في محافظات العراق.

يُقصد به حجم السكان الحضر في المناطق أو المحافظات المختلفة أو أعداد السكان الحضر الذين يتواجدون في منطقة جغرافية محددة، وفي وقت معين في ذلك الحيز المكاني دون مراعاة لترتيبهم ومستوياتهم[١٥].

وتكمن اهمية البيانات، الخاصة بهذا التوزيع في عملية تحليل التفاعل والترابط بين مكونات البيئة الطبيعية والبشرية واهمية هذا التحليل لمعرفة مدى التفاعل بين الانسان وموارد بيئته لأجل وضع تنمية لتلك الموارد بواسطة خطط التنمية.

ويتضح من الجدول (٢) ان عدد سكان الحضر في العراق بلغ (٧٦٤٦٠٥٤) نسمة عام ١٩٧٧، وقد احتشد اكثر من نصف سكان الحضر في ثلاث محافظات من العراق وهي بغداد والبصرة ونينوى، اما المحافظات الباقية فقد كان فيها جميعاً اقل من نصف مجموع سكان الحضر، فقد اختلف توزيع سكان الحضر من محافظة لأخرى، حيث احتلت محافظة بغداد المرتبة الاولى في عدد السكان الحضر، اذ بلغ عدد سكان الحضر فيها (٢٩٢٠٠٧٢) وقد جاءت محافظة البصرة في المرتبة الثانية وبلغ عدد سكان الحضر فيها (٨٠٠٤٥٣) نسمة، واحتلت محافظة نينوى المرتبة الثالثة، وبلغ عدد سكان الحضر فيها (٥٩٨٨١٢) نسمة اما محافظة النجف فقد احتلت المرتبة الرابعة وبلغ عدد سكان الحضر فيها (٤٣٤٢٤٣) نسمة. اما المحافظات التالية: كركوك، السليمانية، بابل، اربيل، الانبار، ذي قار، ديالى، القادسية، واسط، ميسان، دهوك، فقد احتلت المراتب الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشر والثانية عشر والثالثة عشر والرابعة عشر والخامسة

عشر على التوالي، وجاءت محافظة المثنى بالمرتبة الاخيرة السادسة عشر وبلغ عدد سكانها الحضر (٨٧٨١٤) نسمة.

جدول (٢): اعداد السكان الحضر (بالألف) والتوزيع النسبي بين المحافظات من الحجم الكلي لسكان الحضر في العراق للمدة(١٩٧٧-٢٠٠٩)

المحافظة	١٩٧٧		١٩٨٧		١٩٩٧		٢٠٠٩		*٢٠١٩	
	عدد السكان الحضر بالألف	النسبة % من الحجم الكلي	عدد السكان الحضر بالألف	النسبة % من الحجم الكلي	عدد السكان الحضر بالألف	النسبة % من الحجم الكلي	عدد السكان الحضر بالألف	النسبة % من الحجم الكلي	عدد السكان الحضر بالألف	النسبة % من الحجم الكلي
بغداد	٢٩٢٠	٣٩	٣٨٤١	٣٣.١	٤٥٨١	٣٢.٢	٥٨٤١	٢٦.٧	٦٨٢١	٢٣.٣
البصرة	٨٠٠	١٠.٧	٦٨١	٥.٩	١٢٤١	٨.٢	١٩٢٣	٨.٨	٢٧٧٠	٩.٥
نينوى	٥٩٨	٨	١٠٠٠	٨.٦	١٢٦٤	٨.٤	١٨٨٨	٨.٧	٢٦٣٨	٩.٠
النجف	٤٣٤	٥.٨	٤٢٩	٣.٧	٥٤١	٣.٦	٨٦٧	٤	١٢٨٤	٤.٤
كركوك	٣٤٧	٤.٦	٤٥٣	٣.٩	٥٣٠	٣.٥	٩٥٠	٤.٣	١٥٤٥	٥.٣
السليمانية	٣٢٥	٤.٣	٦٨١	٥.٩	٩٧٤	٦.٥	١٥١٥	٦.٩	٢١٨٩	٧.٥
بابل	٢٨٨	٣.٨	٥١٦	٤.٤	٥٦٥	٣.٨	٨١٦	٣.٧	١١٠٨	٣.٨
اربيل	٢٨٨	٣.٨	٥٩٦	٥.١	٨٤٨	٥.٦	١٢٧٤	٥.٨	١٧٨٨	٦.١
الانبار	٢٥٥	٣.٤	٤٧٢	٤.١	٥٣٩	٣.٦	٧١٨	٣.٣	٩١٢	٣.١
ذي قار	٢٤٧	٣.٣	٤٩١	٤.٢	٧٠٠	٤.٦	١٠٩٧	٥.١	١٥٩٥	٥.٥
ديالى	٢٤٢	٣.٢	٤٤٤	٣.٨	٤٧٨	٣.٢	٦٥٧	٣	٨٥٦	٢.٩
القادسية	١٩٥	٢.٦	٣١٦	٢.٧	٣٩٧	٢.٦	٦٠٨	٢.٨	٨٦٦	٣.٠
واسط	١٨٣	٢.٥	٢٩٨	٢.٥	٤١٦	٢.٨	٦٦٦	٣	٩٨٦	٣.٤
ميسان	١٦٥	٢.٢	٣٠٠	٢.٦	٤٢١	٢.٨	٦٨٨	٣.١	١٠٣٦	٣.٥
دهوك	١٠٧	١.٥	٢١٩	١.٩	٣٠٠	٢.٠	٧٨٦	٣.٦	١٧٥٤	٦.٠
المثنى	٨٧	١.٣	١٥٦	١.٣	١٩٥	١.٣	٢٩٨	١.٤	٤٢٤	١.٥
صلاح الدين	٠	٠	٣٩٣	٣.٤	٤٠٧	٢.٧	٥٩١	٢.٧	٨٠٦	٢.٨
كربلاء	٠	٠	٣٣٣	٢.٩	٣٩٢	٢.٦	٦٧٣	٣.١	١٠٥٦	٣.٦
المجموع	٧٤٨١	١٠٠	١١٦١٩	١٠٠	١٥٠٥٩	١٠٠	٢١٨٥٧	١٠٠	٢٩٢٤٢	١٠٠

المصدر: التعدادات السكانية في العراق ١٩٤٧، ١٩٥٧، ١٩٦٥، ١٩٧٧، ١٩٨٧، ١٩٩٧، ونتائج الترقيم والحصر عام ٢٠٠٩ و٢٠١٩ على معادلة التوقع المذكورة سابقاً.

اما في عام ١٩٨٧ فقد بلغ اجمالي عدد سكان الحضر في العراق (١١٤٦٩٠٠٠) نسمة، شكلت ثلاث محافظات من العراق وهي بغداد ونينوى والبصرة من حيث حجم السكان الحضر اقل من النصف بقليل من الحجم الكلي للسكان، اما المحافظات الباقية فقد كان فيها جميعاً اكثر بقليل من نصف مجموع السكان الحضر، وقد اختلف توزيع سكان الحضر من محافظة لأخرى، حيث احتلت محافظة بغداد المرتبة الاولى في عدد سكان الحضر فيها، اذ بلغ عدد سكانها الحضر (٣٨٤١٠٠٠) وقد جاءت محافظة نينوى في المرتبة الثانية وبلغ عدد سكان الحضر فيها (١٠٠٠٠٠٠) نسمة، واحتلت محافظة البصرة المرتبة الثالثة، وبلغ عدد سكان الحضر فيها (٦٨١٠٠٠) نسمة اما محافظة السليمانية فقد احتلت المرتبة الرابعة وبلغ عدد سكان الحضر فيها (٦٨١٠٠٠) نسمة.

اما المحافظات التالية: اربيل، بابل، ذي قار، الانبار، كركوك، ديالى، النجف، صلاح الدين، كربلاء، القادسية، ميسان، واسط، دهوك، فقد احتلت المراتب الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشر والثانية عشر والثالثة عشر والرابعة عشر والخامسة عشر والسادسة عشر والسابعة عشر على التوالي، وجاءت محافظة المثنى بالمرتبة الاخيرة الثامنة عشر وبلغ عدد سكان الحضر فيها (١٥٦٠٠٠) نسمة.

أما في عام ١٩٩٧، فقد بلغ أجمالي عدد سكان الحضر في العراق (١٥٠٦٩٠٤٨) نسمة، حافظت ثلاث محافظات من العراق وهي بغداد ونينوى والبصرة على المراتب الثلاث الاولى من حيث حجم سكان الحضر وباقل من النصف بقليل من الحجم الكلي لسكان الحضر كما في التعداد السابق، اما المحافظات الباقية فقد كان فيها جميعاً اكثر بقليل من نصف مجموع سكان الحضر، وقد اختلف توزيعهم من محافظة لأخرى، حيث احتلت محافظة بغداد المرتبة الاولى في عدد سكان الحضر، اذ بلغ عدد سكان الحضر فيها (٤٨٥١٣٤٨) وقد جاءت محافظة نينوى في المرتبة الثانية وبلغ عدد سكان الحضر فيها (١٢٦٤٧١٩) نسمة، واحتلت محافظة البصرة المرتبة الثالثة، وبلغ عدد سكان الحضر فيها (١٢٤١٨١٣) نسمة اما محافظة السليمانية فقد احتلت المرتبة الرابعة وبلغ عدد سكان الحضر فيها (٩٧٤٣٥٨) نسمة. اما المحافظات التالية: اربيل، القادسية، ذي قار، بابل، النجف، الانبار، كركوك، ديالى، ميسان، واسط، صلاح الدين، كربلاء، دهوك، فقد احتلت المراتب الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشر والثانية عشر والثالثة عشر

والرابعة عشر والخامسة عشر والسادسة عشر والسابعة عشر على التوالي، وجاءت محافظة المثنى بالمرتبة الاخيرة الثامنة عشر وبلغ عدد سكان الحضر فيها (١٩٥٨٦٩) نسمة.

اما في عام ٢٠٠٩، فقد بلغ اجمالي عدد سكان الحضر في العراق (٢١٨٤٤٤١٣) نسمة، حافظت ثلاث محافظات من العراق وهي بغداد والبصرة ونينوى على المراتب الثلاث الاولى من حيث حجم السكان الحضر وباقل من النصف بقليل من الحجم الكلي للسكان الحضر كما في التعداد السابق، اما المحافظات الباقية فقد كان فيها جميعاً اكثر بقليل من نصف مجموع السكان الحضر، وقد اختلف توزيع السكان الحضر من محافظة لأخرى، حيث احتلت محافظة بغداد المرتبة الاولى في عدد سكان الحضر، اذ بلغ عدد سكان حضر فيها (٥٨٤٢٣١٨) وقد جاءت محافظة البصرة في المرتبة الثانية وبلغ عدد سكان الحضر فيها (١٩٢٣١٠٩) نسمة، واحتلت محافظة نينوى المرتبة الثالثة، وبلغ عدد الحضر فيها (١٨٨٨٤٩٧) نسمة اما محافظة السليمانية فقد احتلت المرتبة الرابعة وبلغ عدد سكان الحضر فيها (١٥١٥٧٧٥) نسمة. اما المحافظات التالية: اربيل، ذي قار، كركوك، النجف، بابل، دهوك الانبار، ميسان، كربلاء، واسط، ديالى القادسية، صلاح الدين، فقد احتلت المراتب الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشرة والحادية عشر والثانية عشر والثالثة عشر والرابعة عشر والخامسة عشر والسادسة عشر والسابعة عشر على التوالي، وجاءت محافظة المثنى بالمرتبة الاخيرة الثامنة عشر وبلغ عدد سكان الحضر فيها (٢٩٨٧٧٩) نسمة.

٢ – التوزيع النسبي لسكان الحضر ما بين المحافظات من الحجم الكلي في العراق.

يقصد بالتوزيع النسبي لسكان الحضر، نسبة سكان الحضر في الوحدة الادارية (اقليم، محافظة، لواء، قضاء) من اجمالي سكان الحضر في الدولة. وقد تتباين هذه النسب طبقاً للزمان والمكان، حيث توضح النسب اهمية المكان وتطور تلك الاهمية مع استمرار السلسلة الزمنية. لذلك فان مهمة الجغرافي تحليل وبيان اسباب تطور تلك الاهمية وبيان اتجاهات التغير، اعتماداً على اعداد السكان. ونسبهم وفقاً للتعدادات المختلفة[١٦]. وهذا التوزيع في العراق يوضح مدى التباين في التوزيع الجغرافي بين المحافظات من اجمالي سكان الحضر في العراق. أما التوزيع النسبي لسكان الحضر بين المحافظات المبينة بالجدول رقم (٤) والتي اظهرت عام ١٩٧٧ اربع مستويات كما يلي:

أ- محافظة واحدة احتلت المستوى الاول والتي زادت نسبتها من اجمالي سكان الحضر في العراق عن (٢٥%) وهي محافظة العاصمة بغداد حيث بلغت حصتها النسبية ٣٩% من مجموع سكان الحضر.

ب- المستوى الثاني الذي تتراوح فيه النسبة من اجمالي سكان الحضر في العراق بين (١٥-٢٤.٩٩%) ولم تحل بهذا المستوى اي محافظة.

ج- محافظات احتلت المستوى الثالث الذي تتراوح نسبتها من اجمالي سكان الحضر في العراق بين (٥ -١٤,٩٩) وحلت بهذا المستوى محافظة البصرة ونينوى والنجف وبلغت حصتها النسبية (٢٤.٥%) من مجموع سكان الحضر.

د- محافظات احتلت المستوى الرابع الذي تقل فيه نسبتها من اجمالي سكان الحضر في العراق عن ٥% وحلت بهذا المستوى اثنتا عشر محافظة هي كركوك، السليمانية، بابل، اربيل، الانبار، ذي قار، ديالى، القادسية، واسط، ميسان، دهوك، المثنى وقد بلغت الحصة النسبية لهذا المستوى (٣٦.٥%) من مجموع سكان الحضر.

أما في عام ١٩٨٧ فقد أظهرت المستويات التالية:

- ✓ محافظة واحدة احتلت المستوى الاول والتي زادت نسبتها من اجمالي سكان الحضر في العراق عن (٢٥%) وهي محافظة العاصمة بغداد حيث بلغت حصتها النسبية ٣٣.١% من مجموع سكان الحضر.
- ✓ محافظات احتلت المستوى الثاني الذي تتراوح فيه النسبة من اجمالي سكان الحضر في العراق بين (١٥-٢٤.٩٩%) ولم تحل بهذا المستوى اي محافظة.
- ✓ محافظات احتلت المستوى الثالث الذي تتراوح نسبتها من اجمالي سكان الحضر في العراق بين (٥ -١٤,٩٩) وحلت بهذا المستوى محافظة نينوى والبصرة والسليمانية واربيل وبلغت حصتها(٢٥.٥%) من مجموع سكان الحضر.
- ✓ محافظات احتلت المستوى الرابع الذي تقل فيه نسبتها من اجمالي سكان الحضر في العراق عن (٥%) وحلت بهذا المستوى ثلاثة عشر محافظة هي بابل، ذي قار، الانبار، كركوك، ديالى، النجف، صلاح الدين، كربلاء، القادسية، ميسان، واسط، دهوك، المثنى وقد بلغت الحصة النسبية (٤١.٤%) من مجموع سكان الحضر.

اما التوزيع النسبي لسكان الحضر بين المحافظات المبينة بالجدول رقم (٤) والتي اظهرت عام ١٩٩٧ هذه المستويات وكما يلي:

- محافظة واحدة احتلت المستوى الاول والتي زادت نسبتها من اجمالي سكان الحضر في العراق عن (٢٥%) وهي محافظة العاصمة بغداد حيث بلغت حصتها النسبية ٣١.٥% من مجموع سكان الحضر.
- محافظات احتلت المستوى الثاني الذي تتراوح فيه النسبة من اجمالي سكان الحضر في العراق بين (١٥-٢٤.٩٩%) ولم تحل بهذا المستوى اي محافظة.
- محافظات احتلت المستوى الثالث الذي تتراوح نسبتها من اجمالي سكان الحضر في العراق بين (٥ -١٤,٩٩) وحلت بهذا المستوى محافظة نينوى والبصرة والسليمانية واربيل وبلغت حصتها (٢٨.١%) من مجموع سكان الحضر في العراق.
- محافظات احتلت المستوى الرابع الذي تقل فيه نسبتها من اجمالي سكان الحضر في العراق عن (٥%) وحلت بهذا المستوى ثلاثة عشر محافظة هي القادسية، ذي قار، بابل، النجف، الانبار، كركوك، ديالى، ميسان، واسط، صلاح الدين، كربلاء، دهوك، المثنى وقد بلغت الحصة النسبية (٤٠.٤%) من مجموع سكان الحضر في العراق.

اما التوزيع النسبي لسكان الحضر بين المحافظات المبينة بالجدول رقم (٤) والتي اظهرت عام ٢٠٠٩ هذه المستويات وكما يلي:

- محافظة واحدة احتلت المستوى الاول والتي زادت نسبتها من اجمالي سكان الحضر في العراق عن (٢٥%) وهي محافظة العاصمة بغداد حيث بلغت حصتها النسبية ٢٦.٧% من مجموع سكان الحضر في العراق.
- محافظات احتلت المستوى الثاني الذي تتراوح فيه النسبة من اجمالي سكان الحضر في العراق بين (١٥-٢٤.٩٩%) ولم تحل بهذا المستوى اي محافظة.
- محافظات احتلت المستوى الثالث الذي تتراوح نسبتها من اجمالي سكان الحضر في العراق بين (٥ -١٤,٩٩) وحلت بهذا المستوى محافظة البصرة ونينوى والسليمانية واربيل وذي قار وبلغت حصتها النسبية (٣٥.٣%) من مجموع سكان الحضر في العراق.

- محافظات احتلت المستوى الرابع الذي تقل فيه نسبتها من اجمالي سكان الحضر في العراق عن (٥٠%) وحلت بهذا المستوى اثنتا عشر محافظة هي كركوك، النجف، بابل، دهوك، الانبار، ميسان، كربلاء، واسط، ديالى، واسط، صلاح الدين، القادسية، المثنى وقد بلغت الحصة النسبية (٣٨%) من مجموع سكان الحضر في العراق.

المبحث الثالث: تباين نسبة التحضر بين محافظات العراق

يعني مفهوم نسبة التحضر التركز في نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية ويقاس التحضر بعدد من المقاييس اهمها مستوى التحضر وهو عبارة عن النسبة المئوية للسكان المقيمين في المدن أو من جملة سكان الدولة أو الوحدة الادارية عند نقطة زمنية محددة[١٧]. وقد لعبت الظروف السياسية والاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية التي مر بها العراق خلال النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الحالي دورا كبيرا في نمو سكان الحضر بالعراق.

وتختلف نسبة سكان الحضر من محافظة لأخرى، بحيث يمكن تقسيمها على مجموعتين:

١- **المحافظات الريفية:** وهي المحافظات التي تزيد فيها نسبة سكان الريف عن سكان الحضر.

٢- **المحافظات الحضرية:** وهي المحافظات التي تزيد فيها نسبة سكان الحضر عن سكان الريف.

ويمكن تقسيم المحافظات الحضرية الى أربع مجاميع فرعية:

أ- محافظات ذات التحضر المرتفع جدا وتزيد نسبة التحضر فيها عن (٨٠% فأكثر) .

ب- محافظات ذات التحضر المرتفع والتي تقع نسبة التحضر فيها بين (٧٠ – ٧٩%).

ج- محافظات ذات التحضر المتوسط والتي تقع نسبة التحضر فيها بين (٦٠ – ٦٩%).

د- محافظات ذات التحضر المنخفض والتي تقع نسبة التحضر فيها بين (٥٠ – ٥٩%)

اولاً: التباين النسبي ما بين سكان الحضر والريف في المحافظات العراقية عام ١٩٧٧

بلغ عدد المحافظات الريفية التي تزيد فيها نسبة سكان الريف عن سكان الحضر عام ١٩٧٧ (١٠) محافظات وهي (ذي قار، المثنى، ديالى، دهوك، صلاح الدين، واسط، ميسان، القادسية، السليمانية، بابل) وبلغت نسبها (٦٠.٣، ٥٩.٣، ٥٨.٨، ٥٧.١، ٥٦.٦، ٥٥.٨،

٥٥.٥، ٥٣.٨، ٥٢.٨، ٥١.٣) على التوالي بينما كان عدد المحافظات الحضرية التي تزيد فيها نسبة سكان الحضر عن سكان الريف (٨) محافظات وهي (بغداد، البصرة، كركوك، النجف، كربلاء، الانبار، نينوى اربيل) وبلغت نسبها (٩١.٥، ٧٩.٤، ٧٠.١، ٦٧.٨، ٦٣.١، ٥٤.٩، ٥٤.٢، ٥٣.٢) على التوالي كما في الجدول (٣).

جدول (٣): التوزيع النسبي لسكان الحضر والريف حسب المحافظات للسنوات (١٩٧٧-٢٠٠٩) والمتوقع ٢٠١٩

المحافظة	نسبة السكان الحضر ١٩٧٧	نسبة السكان الحضر ١٩٨٧	نسبة السكان الحضر ١٩٩٧	نسبة السكان الحضر ٢٠٠٩	نسبة السكان الحضر المتوقع ٢٠١٩	التغير المطلق في نسبة السكان الحضر لمدة الدراسة (١٩٧٧-٢٠٠٩)	معدل نمو نسبة التحضر لمدة الدراسة (١٩٧٧-٢٠٠٩)%
نينوى	٥٤.٢	٦٧.٦	٦١.٩	٦٠.٨	٦٠.٧	٦.٦	٠.٣٥
صلاح الدين	٤٣.٤	٤٠.٢	٤٥.٠	٤٤.٢	٤٤.١	٠.٨	٠.٠٥
كركوك	٧٠.١	٧٥.٤	٧٠.٥	٧١.٧	٧٢.٤	١.٦	٠.٠٧
ديالى	٤١.٢	٤٦.٢	٤٢.٢	٤٨.٩	٥٥.١	٧.٧	٠.٥
بغداد	٩١.٥	١٠٠	٨٩.٤	٨٧.٢	٨٧	٤.٣-	٠.١٥ -
الانبار	٥٤.٩	٥٧.٦	٥٢.٧	٤٨.٤	٤٥.٦	٦.٥-	٠.٤-
بابل	٤٨.٧	٤٦.٥	٤٧.٩	٤٧.٢	٤٦.٧	١.٥-	٠.٠٩-
كربلاء	٦٣.١	٧١	٦٦.٠	٦٦.٥	٦٦.٩	٣.٤	٠.٢
النجف	٦٧.٨	٧٢.٨	٦٩.٩	٧١.١	٧١.٨	٣.٣	٠.١
القادسية	٤٦.٢	٥٦.٤	٥٢.٩	٥٦.٥	٥٩.٤	١٠.٣	٠.٦
المثنى	٤٠.٧	٤٩.٣	٤٤.٨	٤٣.٧	٤٢.٨	٣	٠.٢
ذي قار	٣٩.٧	٥٣.٣	٥٩.١	٦٢.٩	٦٦.١	٢٣.٢	١.٤
واسط	٤٤.٢	٥٢.٨	٥٣.٢	٥٧.٩	٦٢.١	١٣.٧	٠.٨
ميسان	٤٤.٥	٦١.٦	٦٦.١	٧٢.٤	٧٧.٦	٢٧.٩	١.٥
البصرة	٧٩.٤	٧٢.٣	٧٩.٨	٧٩.٩	٨٠	٠.٥	٠.٠١
اربيل	٥٣.٢	٧٧.٤	٧٧.٤	٨٣.٢	٨٥.٧	٣٠	١.٤
دهوك	٤٢.٩	٧٤.٦	٧٤.٦	٧٣.٤	٧٢.٩	٣٠.٥	١.٧
السليمانية	٤٧.٢	٧١.٥	٧١.٥	٨٤.٩	٩١	٣٧.٧	١.٨
المجموع	٦٣.٧	٧٠.٢	٦٨.٤	٦٨.٩	٦٩.٦	٥.٩	٠.٢

المصدر: نتائج التعدادات السكانية في العراق ١٩٧٧، ١٩٨٧، ١٩٩٧، ونتائج الترقيم والحصر عام ٢٠٠٩، واستخرجت نسب ٢٠١٩ بواسطة المعادلة $Pn = po(1+\frac{r}{100})^n$ حيث ان pn = عدد السكان المتوقع و po = عدد السكان سنة الاساس و r = معدل النمو السكاني السنوي و n = عدد السنوات بين سنتي الاساس والهدف بالاعتماد على معدل نمو نسبة السكان الحضر ما بين (١٩٩٧-٢٠٠٩).

اما تقسيم المحافظات الحضرية الى مستويات حسب نسبة التحضر عام ١٩٧٧ بين المحافظات المبينة في الشكل (٥) والتي اظهرت انها تقع في اربع مستويات وكما يلي:

١- محافظات ذات التحضر المرتفع جدا وتزيد نسبة التحضر فيها عن (٨٠% فأكثر) ولم تضم هذه المجموعة سوى محافظة بغداد بنسبة (٩١.٥%).

٢- محافظات ذات التحضر المرتفع والتي تقع نسبة التحضر فيها بين (٧٠ – ٧٩%) ولم تضم هذه المجموعة سوى محافظتي البصرة وكركوك بنسبة (٧٩.٤، ٧٠.١) على التوالي.

٣- محافظات ذات التحضر المتوسط والتي تقع نسبة التحضر فيها بين (٦٠ – ٦٩%) ولم تضم هذه المجموعة سوى محافظتي النجف وكربلاء بنسبة (٦٧.٨، ٦٣.١) على التوالي.

٤- محافظات ذات التحضر المنخفض والتي تقع نسبة التحضر فيها بين (٥٠ – ٥٩%) وقد ضمت هذه المجموعة ثلاث محافظات هي (الانبار، نينوى واربيل) بنسبة (٥٤.٩، ٥٤.٢، ٥٣.٢) على التوالي.

شكل (٥): التباين النسبي ما بين السكان الحضر والريف في المحافظات العراقية عام ١٩٧٧

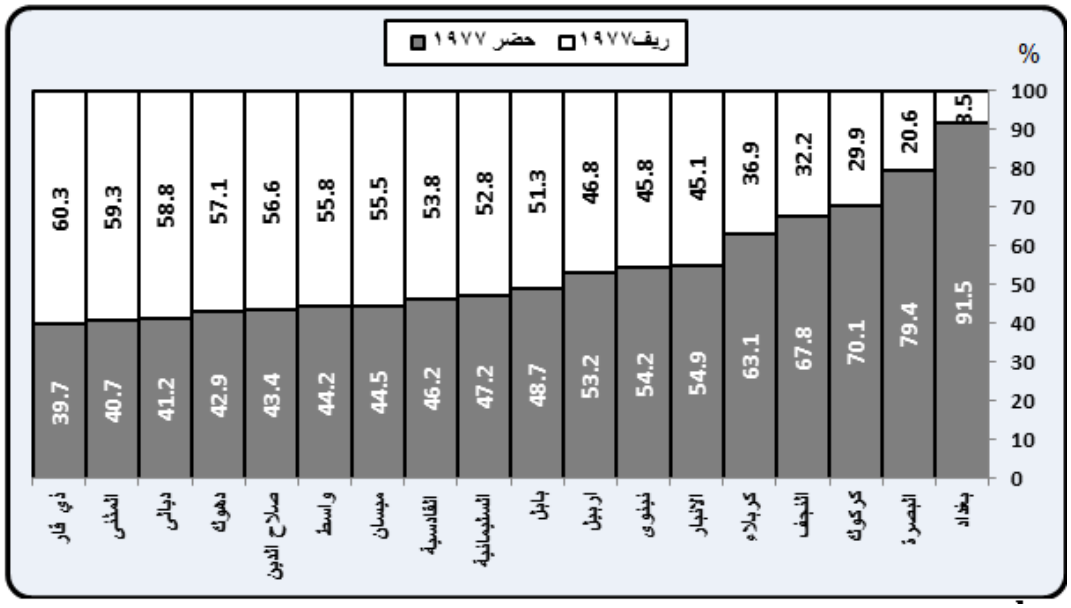

المصدر: بالاعتماد على جدول (٣).

ثانياً: التباين النسبي ما بين السكان الحضر والريف في المحافظات العراقية عام ١٩٨٧

انخفض في هذه السنة عدد المحافظات الريفية التي تزيد فيها نسبة سكان الريف عن سكان الحضر في اربع محافظات وهي (صلاح الدين، ديالى، بابل، المثنى) وبلغت نسبها (٥٩.٨، ٥٣.٨، ٥٣.٥، ٥٠.٧) على التوالي بينما زاد عدد المحافظات الحضرية التي تزيد فيها نسبة سكان الحضر عن سكان الريف الى اربعة عشر محافظة وهي (بغداد، اربيل، كركوك، دهوك، النجف، البصرة، السليمانية، كربلاء، نينوى، ميسان، الانبار، القادسية، ذي قار، واسط) وبلغت نسبها (١٠٠، ٧٧.٤، ٧٥.٤، ٧٤.٦، ٧٢.٨، ٧٢.٣، ٧١.٥، ٧١، ٦٧.٦، ٦١.٦، ٥٧.٦، ٥٦.٤، ٥٣.٣، ٥٢.٨) على التوالي كما في الشكل (٦).

اما تقسيم المحافظات الحضرية الى مستويات حسب نسبة التحضر عام ١٩٨٧ بين المحافظات المبينة في الشكل (٦) والتي اظهرت انها تقع في اربع مستويات وكما يلي:

شكل (٦): التباين النسبي ما بين السكان الحضر والريف في المحافظات العراقية عام ١٩٨٧

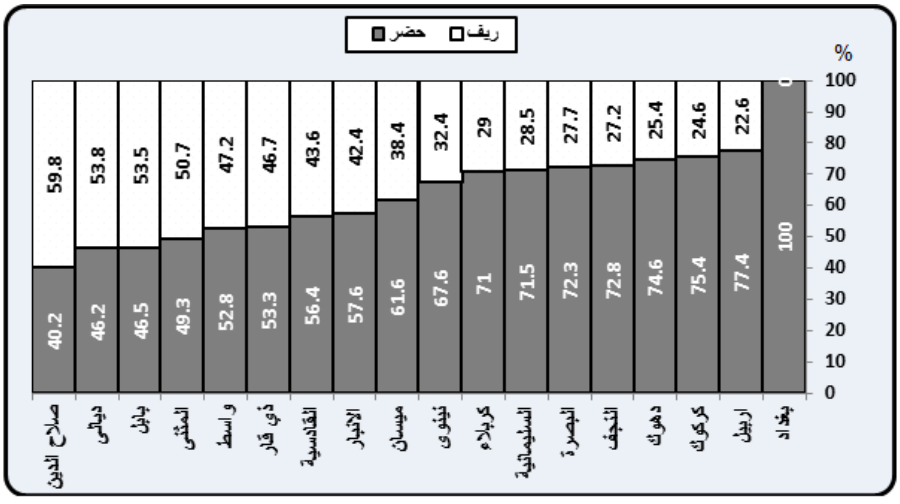

المصدر: بالاعتماد على جدول (٣).

١- محافظات ذات التحضر المرتفع جدا وتزيد نسبة التحضر فيها عن (٨٠% فأكثر) ولم تضم هذه المجموعة سوى محافظة بغداد بنسبة (١٠٠%).

٢- محافظات ذات التحضر المرتفع والتي تقع نسبة التحضر فيها بين (٧٠ – ٧٩%) وقد ضمت هذه المجموعة سبع محافظات هي (البصرة، اربيل، دهوك، السليمانية، كركوك، السليمانية، كربلاء) بنسب (٧٧.٤، ٧٥.٤، ٧٤.٦، ٧٢.٨، ٧٢.٣، ٧١.٥، ٧١) على التوالي.

٣- محافظات ذات التحضر المنخفض والتي تقع نسبة التحضر فيها بين (٥٠ – ٥٩%) وقد ضمت هذه المجموعة اربع محافظات هي (ذي قار، واسط، القادسية، الانبار) بنسبة (٥٧.٦، ٥٦.٤، ٥٣.٣، ٥٢.٨) على التوالي.

٤- محافظات ذات التحضر المتوسط والتي تقع نسبة التحضر فيها بين (٦٠ – ٦٩%) وقد ضمت هذه المجموعة سوى محافظتي نينوى وميسان بنسبة (٦٧.٦، ٦١.٦) على التوالي.

ثالثاً: التباين النسبي ما بين سكان الحضر والريف في المحافظات العراقية عام ١٩٩٧.

في هذه السنة ظل عدد المحافظات الريفية التي تزيد فيها نسبة سكان الريف عن سكان الحضر اربع محافظات وهي (ديالى، المثنى، صلاح الدين، بابل) وبلغت نسب السكان الريف فيها (٥٧,٨، ٥٥.٢، ٥٥، ٥٢.١) على التوالي وكذلك ظل عدد المحافظات الحضرية التي تزيد فيها نسبة سكان الحضر عن سكان الريف اربعة عشر محافظة وهي (بغداد، البصرة اربيل، دهوك، السليمانية، كركوك، النجف، ميسان، كربلاء، نينوى، ذي قار، واسط، القادسية، الانبار) وبلغت نسب السكان الحضر فيها (٨٩.٤، ٧٩.٨، ٧٧.٤، ٧٤.٦، ٧١.٥، ٧٠.٥، ٦٩.٩، ٦٦.١، ٦٦، ٦١.٩، ٥٩.١، ٥٣.٢، ٥٢.٩، ٥٢.٧) على التوالي كما في الشكل (٧).

شكل (٧): التباين النسبي ما بين السكان الحضر والريف في المحافظات العراقية عام ١٩٩٧

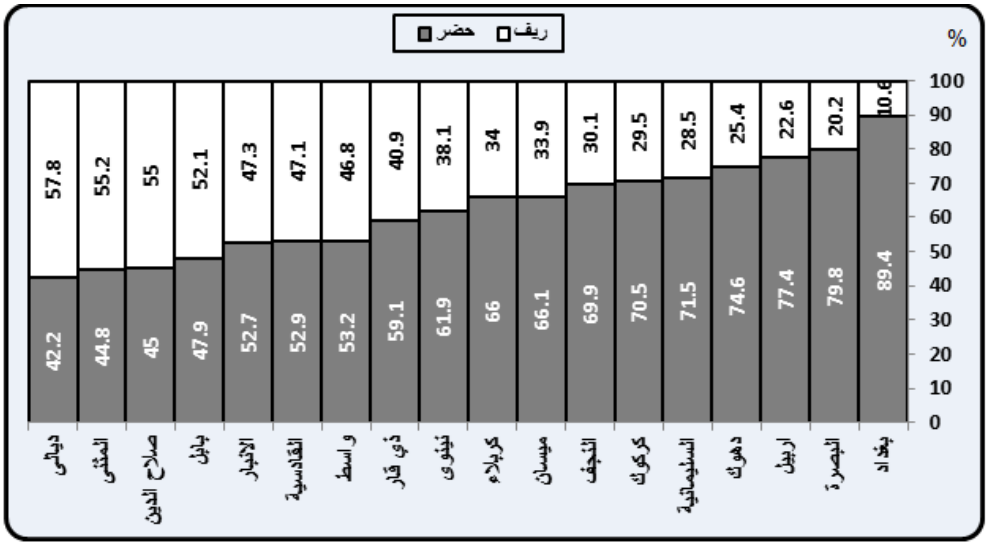

المصدر: بالاعتماد على جدول (٣).

اما تقسيم المحافظات الحضرية الى مستويات حسب نسبة التحضر عام ١٩٨٧ بين المحافظات المبينة في الشكل (٧) والتي اظهرت انها تقع في اربع مستويات وكما يلي:

١- محافظات ذات التحضر المرتفع جدا وتزيد نسبة التحضر فيها عن (٨٠% فأكثر) ولم تضم هذه المجموعة سوى محافظة بغداد بنسبة (٨٩.٤%).

٢- محافظات ذات التحضر المرتفع والتي تقع نسبة التحضر فيها بين (٧٠ – ٧٩%) وقد ضمت هذه المجموعة سبع محافظات هي (البصرة، اربيل، دهوك، السليمانية، كركوك) بنسب (٧٩.٨، ٧٧.٤، ٧٤.٦، ٧١.٥، ٧٠.٥) على التوالي.

٣- محافظات ذات التحضر المتوسط والتي تقع نسبة التحضر فيها بين (٦٠ – ٦٩%) وقد ضمت هذه المجموعة محافظات (النجف، ميسان، كربلاء، نينوى) بنسبة (٦٩.٩، ٦٦.١، ٦٦، ٦١.٩) على التوالي.

٤- محافظات ذات التحضر المنخفض والتي تقع نسبة التحضر فيها بين (٥٠ – ٥٩%) وقد ضمت هذه المجموعة اربع محافظات هي (ذي قار، واسط، القادسية، الانبار) بنسبة (٥٩.١، ٥٣.٢، ٥٢.٩، ٥٢.٧) على التوالي.

رابعاً: التباين النسبي ما بين سكان الحضر والريف في المحافظات العراقية عام ٢٠٠٩

في هذه السنة زادت عدد المحافظات الريفية التي تزيد فيها نسبة سكان الريف عن سكان الحضر وصارت خمس محافظات وهي (المثنى، صلاح الدين، بابل، الأنبار، ديالى) وبلغت نسب السكان الريف فيها (٥٦.٣، ٥٥.٨، ٥٢.٨، ٥١.٦، ٥١.١) على التوالي وانخفض عدد المحافظات الحضرية التي تزيد فيها نسبة سكان الحضر عن سكان الريف ثلاثة عشرة محافظة وهي (بغداد، السليمانية، اربيل، البصرة، دهوك، ميسان، كركوك، النجف، كربلاء، ذي قار، نينوى، واسط، القادسية) وبلغت نسب السكان الحضر فيها (٨٧.٢، ٨٤.٩، ٨٣.٢، ٧٩.٩، ٧٣.٣، ٧٢.٤، ٧١.٧، ٧١.١، ٦٦.٥، ٦٢.٩، ٦٠.٨، ٥٧.٩، ٥٦.٥) على التوالي كما في الشكل (٨).

اما تقسيم المحافظات الحضرية الى مستويات حسب نسبة التحضر عام ١٩٨٧ بين المحافظات المبينة في الشكل (٨) والتي اظهرت انها تقع في اربع مستويات وكما يلي:

١- محافظات ذات التحضر المرتفع جدا وتزيد نسبة التحضر فيها عن (٨٠% فأكثر) وضمت هذه المجموعة ثلاث محافظات هي (بغداد، السليمانية، اربيل) بنسبة (٨٧.٢، ٨٤.٩، ٨٣.٢).

٢- محافظات ذات التحضر المرتفع والتي تقع نسبة التحضر فيها بين (٧٠ – ٧٩%) وقد ضمت هذه المجموعة خمس محافظات هي (البصرة، دهوك، ميسان، كركوك، النجف) بنسب (٧٩.٩، ٧٣.٣، ٧٢.٤، ٧١.٧، ٧١.١) على التوالي.

٣- محافظات ذات التحضر المتوسط والتي تقع نسبة التحضر فيها بين (٦٠ – ٦٩%) وقد ضمت هذه المجموعة ثلاث محافظات هي (كربلاء، ذي قار، نينوى) بنسبة (٦٦.٥، ٦٢.٩، ٦٠.٨) على التوالي.

٤- محافظات ذات التحضر المنخفض والتي تقع نسبة التحضر فيها بين (٥٠ – ٥٩%) وقد ضمت هذه المجموعة محافظتين هي (واسط، القادسية) بنسبة (٥٧.٩، ٥٦.٥) على التوالي.

شكل (٨): التباين النسبي ما بين السكان الحضر والريف في المحافظات العراقية عام ٢٠٠٩

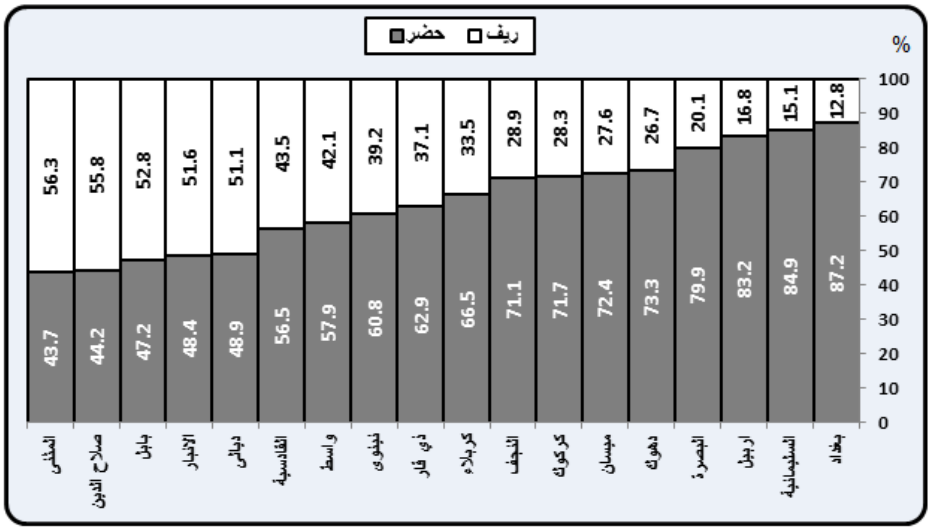

المصدر: بالاعتماد على جدول (٣).

خامساً: التباين النسبي المتوقع ما بين السكان الحضر والريف في المحافظات العراقية عام ٢٠١٩

من المتوقع في هذه السنة أن يكون عدد المحافظات الريفية التي تزيد فيها نسبة سكان الريف عن سكان الحضر أربع محافظات وهي (المثنى، صلاح الدين، الأنبار، بابل) وسيكون من المتوقع نسب السكان الريف فيها (٤٢.٨، ٤٤.١، ٤٥.٦، ٤٦.٧) على التوالي وسيكون عدد المحافظات الحضرية التي تزيد فيها نسبة سكان الحضر عن سكان الريف اربع عشر محافظة وهي (السليمانية، بغداد، اربيل، ميسان، البصرة، كركوك، دهوك، النجف، ذي قار، كربلاء، واسط، القادسية، ديالى، نينوى) وسيكون من المتوقع نسب السكان الحضر فيها على التوالي (٩١، ٨٧، ٨٥.٧، ٨٠، ٧٧.٦، ٧٢.٩، ٧٢.٤، ٧١.٨، ٦٦.٩، ٦٦.١، ٦٢.١، ٦٠.٧، ٥٩.٤، ٥٥.١) كما في الشكل (٩).

أما تقسيم المحافظات الحضرية الى مستويات حسب نسبة التحضر عام ١٩٨٧ بين المحافظات المبينة في الشكل (٩) والتي اظهرت انها تقع في اربع مستويات وكما يلي:

شكل (٩): التباين النسبي المتوقع ما بين السكان الحضر والريف في المحافظات العراقية عام ٢٠١٩

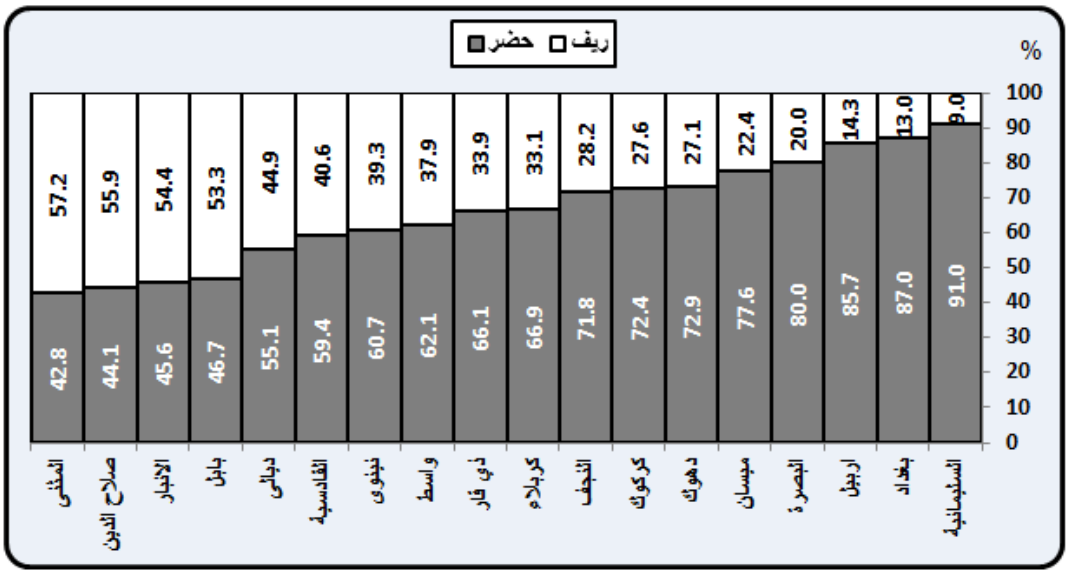

المصدر: بالاعتماد على جدول (٣).

١- محافظات ذات التحضر المرتفع جدا وتزيد نسبة التحضر فيها عن (٨٠% فأكثر) وضمت هذه المجموعة أربع محافظات هي (السليمانية، بغداد، اربيل) بنسبة (٩١، ٨٧، ٨٥.٧).

٢- محافظات ذات التحضر المرتفع والتي تقع نسبة التحضر فيها بين (٧٠ – ٧٩%) وقد ضمت هذه المجموعة خمس محافظات هي (البصرة، ميسان، دهوك، كركوك، النجف) بنسب (٨٠، ٧٧.٦، ٧٢.٩، ٧١، ٨) على التوالي.

٣- محافظات ذات التحضر المتوسط والتي تقع نسبة التحضر فيها بين (٦٠ – ٦٩%) وقد ضمت هذه المجموعة ثلاث محافظات هي (كربلاء، ذي قار، واسط، نينوى) بنسبة (٦٦.٩، ٦٦.١، ٦٢.١، ٦٠.٧) على التوالي.

٤- محافظات ذات التحضر المنخفض والتي تقع نسبة التحضر فيها بين (٥٠ – ٥٩%) وقد ضمت هذه المجموعة محافظتان هي (القادسية، ديالى) بنسبة (٥٩.٤، ٥٥.١) على التوالي.

النتائج

١- التوزيع الجغرافي لحجم السكان غير متوازن ما بين المحافظات العراقية حيث تركز ما يقارب نصف سكان العراق في ثلاث محافظات.

٢- تضاعف حجم السكان الحضر ما يقارب اربع عشر مرة ما بين سنتي ١٩٤٧ و ٢٠٠٩ اما خلال مدة الدراسة فقد تضاعف بما يقارب المرتان.

٣- كانت معدلات نمو للسكان الحضر في جميع السنوات من عام ١٩٤٧ ولحد ٢٠٠٩ اعلى من معدلات النمو السكاني السنوي في الريف وكذلك اعلى من معدلات النمو السكاني للمجموع الكلي، باستثناء الفترة ما بين (١٩٨٧ – ١٩٩٧).

٤- نسبة السكان الحضر ظلت في زيادة مستمرة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، حتى عام ١٩٨٧، وقد زادت اكثر من ضعف حيث وصلت النسبة الى (٧٠.٢%) عام ١٩٨٧ بينما كانت (٣٠.٣%) عام ١٩٤٧ لكن هذه النسبة شهدت انخفاضاً خلال المدة من ١٩٨٧ الى ١٩٩٧ وبلغت (٦٨.١%).

٥- احتشد اكثر من نصف سكان الحضر في ثلاث محافظات من العراق وهي بغداد والبصرة ونينوى عام ١٩٧٧، وبأقل من النصف بقليل في عام ١٩٨٧ وعام ١٩٩٧

وعام ٢٠٠٩، وجميع المحافظات المتبقية اجتمعت في النسبة الباقية، من الحجم الكلي لسكان الحضر.

٦- تراجع عدد المحافظات التي تزيد فيها نسبة سكان الريف على سكان الحضر خلال مدة الدراسة من (١٠) محافظات عام ١٩٧٧ الى اربع محافظات عام ١٩٨٧ و١٩٩٧ وخمس محافظات عام ٢٠٠٩.

٧- يتصف اتجاه التغير في نمو السكان الحضر بالتركز في مراكز حضرية ذات حجوم سكانية مرتفعة حيث ترتفع نسبة سكان الحضر في المدن الكبرى.

٨- من المتوقع ان ترتفع نسبة سكان الحضر على مستوى العراق بينما تتجه النسبة في المحافظات باتجاهات ايجابية وسلبية.

التوصيات

في ضوء النتائج المشار أليها أمكن التوصل إلى العديد من التوصيات والمقترحات وهي:

١- خلق نوع من التوازن في توزيع السكان حسب الوحدات الإدارية من خلال وضع خطط التنمية التي توزع المشاريع بعدالة على الوحدات الإدارية بقدر الإمكان، والحد من ظاهرة التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- من الضروري وضع الخطط لإنشاء مراكز حضرية متوسطة وصغيرة الحجم لوقف أو تحويل تيار الهجرة المتدفق الى المدن الكبرى، حيث أنها الوسيلة لإعادة التوازن في التوزيع الجغرافي للسكان.

٣- أيجاد سياسات وخطط لعملية توزيع السكان وأحداث التنمية ويكون بإنشاء مشروعات ذات صفة تنموية مختلفة الأبعاد والاتجاهات في المحافظات التي تتميز بقلة عدد سكانها توفر فرص عمل وانشطة اقتصادية تقوم على احداث التنمية في تلك المحافظات.

٤- ضرورة وضع تشريعات قانونية للحد من التوسع العمراني الحضري على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن وإنشاء المباني والمساكن في تلك المساحات وتهدف إلى زيادة إمكانية الاستفادة من تلك المساحات والحفاظ على صفتها الريفية ودعم القطاع الزراعي في تلك المناطق.

٥- تطوير التجمعات السكانية الريفية وذلك بوساطة خطط وسياسات تعمل على نقل التنمية من المدن الى الريف وتوفير فرص العمل لسكان المناطق الريفية والتوسع في الخدمات الصحية والتعليمية والزراعية والبنى الارتكازية وضرورة وضع تشريعات قانونية للحد من التوسع العمراني على حساب الاراضي الزراعية.

المصادر:

١- حرب الخيطي، الارتباط المكاني وبرمجته، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، ١٩٨١، النشرة رقم (٢٦)، ص٣٠.
٢- لطيف حاتم كراز الطائي، التوزيع السكاني والسياسة السكانية في العراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة-جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الجغرافية ، ١٩٦٠، ص١٨.
٣- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية العامة، ٢٠٠٥، ص٥٥٤.
٤- محمد صفوح الأخرس، علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، دمشق، ١٩٧٩، ص١٣٥.

٥- ذنون يونس عبد الله العبيدي، نمو سكان مدينة الموصل للفترة ١٩٥٧ - ١٩٩٥، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، ١٩٩٨، ص٢١١.
٦- أنعام سمير محي العبادي، قضاء المدائن دراسة في جغرافية السكان للمدة ١٩٧٧ - ١٩٩٧، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص٩.
٧- وارين. س. تومسون ودافيد. ت. لويس، مشكلات السكان، ترجمة د.راشد البراوي، دار الفكر الجغرافي، القاهرة، ١٩٦٩، ص١٠.
٨- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، التقرير الوطني الثاني حول حالة سكان العراق، ص ٢٤.
٩- عبد الرزاق عباس حسين، نشأة مدن العراق وتطورها، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ١٩٧٣، ص ٨-٩.
١٠- عباس فاضل السعدي، جغرافية السكان، مديرية دار الكتب والطباعة والنشر، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٧١١.
١١- خطاب صكار العاني ونوري خليل البرازي، جغرافية العراق، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٩، ص ١٣٢.
١٢- صلاح حميد الجنابي وسعدي علي غالب، جغرافية العراق، جامعة الموصل، الموصل، ١٩٩٢، ص ٢٤٩.
١٣- عماد مطير الشمري، جغرافية السكان، مطبعة ذات العماد للطباعة المحدودة، طرابلس، ليبيا، ٢٠١٠، ص ١٤٢.
١٤- نفس المصدر، ص ١٤٢.
١٥- مصطفى عبد الله السويدي، تباين التوزيع الجغرافي لسكان محافظات الفرات الاوسط، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الجغرافيا، بغداد، ١٩٩١، ص١٤٨.
١٦- احمد نجم الدين، جغرافية سكان العراق، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، العراق، ١٩٨٢، ص١٧٦.
١٧- احمد حمودة، محددات ظاهرة التحضر في الوطن العربي، منشورات المعهد العربي للتخطيط ومنظمة العمل الدولية وجامعة الكويت، الكويت، ١٩٨١، ص٣.